232 1 1 20

## تفريغ الدرس [الواحد والثلاثين] من شرح [ألفية بن مالك] بأكاديمية:

# بینگات

### \* للشيخ/ ناصر بن حمدان الجهني [حفظه الله] \*

الحمر لله رب العالمين، ونصلي ونسلم على رسولنا الأمين، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم. وللمراحين اللهم علمنا ما ينفعنا، والنفعنا بما علمتنا يا أرحم الراحين

## اننتغاله العامله عن المعمولة

٢٥٥ إِنْ مَضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّ
٢٥٦ فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمَاً مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

- يبين لنا رَحِيَلَتْهُ في هذا البيت أنه إذا تقدم اسمٌ وتأخر عنه فعلٌ قد عمل هذا الفعل في ضمير ذلك الاسم فإنك تنصب الاسم الذي تقدم بفعلٍ مضمر موافق للفعل المذكور الظاهر، ولهذا يقول: «إِنْ مَضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ» يعني تقدم اسم سابق ثم جاء بعده فعل، هذا الفعل شُغِل بضمير ذلك الاسم.
- فمثلا: (زيدًا أكرمتُهُ) تقدم اسمٌ (زيد) ثم جاء فعل، هذا الفعل شُغِلَ بضمير ذلك الاسم (وهو الهاء العائدة إلى زيد) فتقول: (أكرمتُه) فلا يمكن أن تجعل لهذا الفعل مفعولين، أي لا يمكن أن يكون هذا الضمير مفعولا به والاسم المتقدم مفعولا به كذلك، وإنما يكون الاسم السابق له فعل مضمر محذوف، ونعرف هذا الفعل المضمر عن طريق الفعل المذكور ويفسره لنا، ولهذا نقول: (أكرمتُ زيدًا أكرمتُه).
- وهذا المقصود بقول المؤلف: «إِنْ مَضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ» يعني أن هذا الفعل شغل بهذا المضمر عن الاسم السابق.

"عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّ": فأحيانا ينشغل باللفظ وأحيانا بالمحل، فمثلا: (زيدًا أكرمتُه) انشغل بنصب اللفظ، وقد تقول مثلا: (زيدًا مررت به) فالباء حرف الجر دخل على الهاء، ومحل الهاء النصب لكن اللفظ لا يكون كذلك فتقدير الجملة لو لم تكن الهاء موجودة: (بزيدٍ مررتُ)، أما الجملة الأولى تقديرها: (زيدًا أكرمتُه) لو أن الهاء غير موجودة فالفعل الموجود يَنصب الاسم السابق مباشرة فيصير مفعولا به مقدمًا، والإعراب هنا لفظي ظاهر، لكن (بزيدٍ مررتُ) لو أردنا إعرابها، نقول: (زيد) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة لأن حرف الجر هو السبب في منع

ظهور هذه الحركة، فنقول: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر.

ومثل قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لَّغُوبِ ﴾ [ق: ٣٨] فتقدير الآية: وما مسنا لغوبٌ .. فاعل، ولكن منع من ظهور هذه الحركة حرف الجر الموجود، فقد يكون النصب لفظي أو محلي.

ثم قال: «فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرًا» يعني الاسم السابق (زيدًا) انصبه بفعل مضمر محذوف «حَتْمًا» ننصبه بفعل مضمر لأن الفعل المذكور لا ينصب إلا مفعو لا واحدًا، فكيف نعرف هذا الفعل ؟ ... قال: «مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرًا» مضمر لأن الفعل المذكور، فتقول: (أكرمت زيدًا أكرمتُهُ) فنفسره بنفس الفعل، إما بلفظه أو بمعناه، كذلك: (زيدًا مررت به) فيكون نفس المعنى.

\_\_\_\_\_

• ثم شرع المؤلف رَخِهُلِللهُ في بيان أحوال هذا الاسم السابق، واعلم أن له خمسة أحوال:

١ - وجوب النصب.

٢ - وجوب الرفع.

٣- جواز الوجهين مع تر<mark>ج</mark>يح ال<mark>نصب.</mark>

٤- جواز الوجه<mark>ي</mark>ن مع تر<mark>ج</mark>يح الرف<mark>ع.</mark>

٥ - جواز الوجهين على السواء، فكلاهما جائز بلا ترجيح لأحدهما على الآخر.

#### الحالة الأولى:

# ٣٣٧- وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ الْسَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَـ(إِنْ) وَ(حَيْثُمَا)

• هنا يقول: النصب يجب في الاسم السابق «إِنْ تَلاّ» يعني أن الاسم السابق تلا «مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ» وذلك مثل «(إِنْ وحَيْثُمَا» فهنا وجب النصب، فلو قلت مثلا: (إنْ زيدًا أكرمتُهُ) لاحظ هنا: جاء الاسم السابق بعد (إن) وهي تختص بالأفعال فلهذا يجب أن ننصب الاسم السابق، نقول: (إن زيدًا) ولا نقول (إن زيدًا)، أما ما ذكرناه سابقًا (زيدًا أكرمته) فيمكن أن تأتي بالوجهين، وسيأتينا وهكذا (حيثما) تقول: (حيثما زيدًا وجدْتَهُ أكرِمُه) لاحظ جاء الاسم السابق بعد أداة تختص بالأفعال فوجب النصب.

#### الحالة الثانية:

٢٣٨ وَإِنْ تَلاَ الْسَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا
٢٣٩ كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

- هنا يبين المؤلف أنه يجب رفع الاسم السابق في موضعين:
- ١- إذا تلا الاسم السابق أداة تختص بالأسماء وجب عليك رفع هذا الاسم السابق لأنه أتى بعد أداة تختص بالأسماء ولهذا قال: « وَإِنْ تَلاَ الْسَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا .. يَخْتَصُّ».

ومثل (إذا) الفجائية تقول: (ذهبت فإذا زيدٌ يكرمُهُ عمروٌ)، لاحظ هنا: (فإذا زيد) وجب عليك أن تأتي بالرفع، لأن (إذا) الفجائية إنما تختص بالأسماء فلا يليها الأفعال لا ظاهرة ولا مقدرة فلا يجوز النصب.

٢- إذا ولي الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، قال: «كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاً» أي جاء بعد « مَا لَمْ يَرِدْ .. مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ » يعني هذا الفعل المشتغل ولي أداة، هذه الأداة لا يقع بعدها معمولا لما قبلها، كأدوات الشرط وأدوات الاستفهام فوجب الرفع، مثلا: (زيدٌ إن وجدتّه أكرمهُ)، لاحظ هنا: الفعل الذي اشتغل بالضمير جاء بعد أداة شرطية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فبالتالي لا ننصب وإنما نأتي بالرفع، (زيدٌ هل وجدته ؟ هل أكرمتَه ؟) ونحو ذلك.

#### الحالة الثالثة:

٢٦٠ وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيَلاؤهُ الْفِعْلَ غَلَبْ
٢٦١ وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُوْلِ فِعْلٍ مُسْتَقِرَ أَوَّلاً

- لاحظ هنا: ذكر ثلاثة مواضع في جواز الوجهين مع ترجيح النصب:
- 1- "وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ": إذا كان الفعل الذي اشتغل بالضمير عن الاسم السابق طلَبيّ فهنا نختار النصب، فقد تقول: النصب، فلو قلت: (زيدًا أكرِمْهُ) هذا فعل طلب، والطلب: أمر أو نهي أو دعاء فالمختار النصب، فقد تقول: (زيدٌ أكرِمْهُ) و(زيدًا أكرِمْهُ) والمختار النصب، أو تقول مثلا: (زيدًا لا تضرِبْهُ) فلاحظ هنا أن الفعل طلبي لأنه نهى، أو: (اللهم زيدًا وفَقُهُ ارحمه) أو ارحمه فهو دعاء فالمختار في هذه الحالة النصب.
- ٢ «وَبَعْدَ مَا إِيَلاؤهُ الْفِعْلَ غَلَبْ»: إذا كان الفعل بعد أداةٍ الغالب أن الذي يأتي بعدها فعل، من ذلك همزة الاستفهام فهمزة الاستفهام يأتي بعدها اسم أو فعل والغالب هو الفعل فيترجح النصب هنا، قال تعالى: ﴿أَبْشَرًا مِنَا وَحِدًا

نَّتِيَعُهُو ﴾ [القمر: ٢٤] فتقدير الكلام: نَتَّبع بشرًا نتبعه ؟، وفي غير القرآن يجوز الوجهان لكن الراجح النصب، وكذلك (حيث): (حيث زيدًا وجدتَّه أكرِمْه) فإنه يغلب بعدها الفعل ويجوز أن تقول (زيدٌ).

٣- «وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ ...»: أي إذا جاء اسم سابق، ثم عطف عليه اسم لاحق، هذا الاسم اللاحق هو الذي حصل فيه الاشتغال، ولم يفصل بينه وبين الاسم فجاز الوجهان مع ترجيح النصب، تقول: (جاء زيدٌ وعمروًا أكرمتُهُ) فـ(عمرو) هنا معطوف على (زيد)، ولم يأت فاصل هنا بين العطف والاسم فجاز الوجهان وترجح النصب.

\* وبقي موضعان بإذن الله في لقاءنا القادم \*

نسأ<mark>ل (لله أن يعلمنا ما ي</mark>نفعنا ، وأن ينفعنا <mark>بم</mark>ا علمنا

والكمط لله رب العالمين